تعنيف الطفولة داخل الأسرة بداعي التربية والتأديب: الآثار النفسية والاجتماعية

Violence of childhood within the family due to education and discipline: psychological and social effects

د. براهيمي أم السعود[1]

[1] جامعة زيان عاشور الجلفة، (الجزائر) messocio@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2019/08/25 تاريخ القبول: 2019/12/15 تاريخ النشر: 2019/12/19

الملخص:

تهدف هذه الورقة الى تسليط الضوء على ظاهرة تعنيف الأطفال في المجتمعات العربية من قبل أوليائهم بحجة تقويم سلوكهم وتصرفاتهم. نتطرق فيما يلي الى ترسانة التشريعات التي تكفل حقوق الأطفال وحريتهم في العالم ومدى تطبيقها في الجزائر كما سنتطرق الى تحليل الأخصائيين وتحذيرهم من خطورة هذه الممارسات وعواقبها النفسية والاجتماعية على الطفل وعلى حياته في الحاضر وفي المستقبل.

الكلمات المفتاحية: تعنيف الأطفال، التشريع الوسط الأسري، العقاب الأبوي، التربية والتأديب.

Abstract:

This paper aims to shed light on the phenomenon of child violence in Arab societies by their parents under the pretext of evaluating their behavior and behavior. The following is an arsenal of legislation guaranteeing the rights and freedom of children in the world and the extent of their application in Algeria.

Key words: child violence, family legislation, parental punishment, education and discipline.

المؤلف المرسل: د. براهيمي أم السعود، messocio@gmail.com

مقدمة

يكون الطفل في السنوات الأولى من حياته في حاجة الى الكبار ويعيش هذه المرحلة من عمره في حالة تبعية مطلقة تجاه أبويه سواء من الناحية الفيزيقية، الاجتماعية، النفسية، المادية أو العاطفية، مما يجعل الرعاية التامة وتوفير الأمن والاستقرار، مسؤولية الأولياء وحق الأطفال. فالاعتراف بهشاشة هذه الشريحة وضعفها وضرورة رعايتها، استغرق وقتا طويلا قبل أن يفرض من قبل الهيئات العالمية حيث جاء في مقدمة "اتفاقية حقوق الطفل " سنة 2006 أن " الأسرة تشكل البيئة الطبيعية لنمو ورفاه جميع أفرادها وخاصة الأطفال وعليه فإنها الوحدة الأكثر قدرة على توفير الحماية لهم والوفاء بمتطلبات سلامتهم الجسدية والعاطفية". غير أن معظم الدراسات تؤكد أن الأسرة لم تكن دائما بتلك الصورة المثالية بل عكس ذلك، هي في كثير من الأحيان، موطن اهمال وخوف بالنسبة للأطفال، يعنفون ويضطهدون داخلها من قبل الأولياء باسم التربية التي يعتقدون أنها من حقهم ومن صلاحياتهم الخاصة، لا يجادلهم فيها أحد ولا يسمحون بالنقاش حولها مع أحد لأنها بكل بساطة، تتعلق بتقاليد السلطة الأبوية التي باتت راسخة لديهم بفعل التنشئة الاجتماعية من جيل الى جيل.

فما هي طبيعة العلاقة بين الأبناء وأوليائهم، التي تنشأ عن مثل هذه الممارسات؟ ما هي المخلفات التي تترتب عنها في المستقبل بالنسبة للأطفال؟ نحاول الإجابة على هذه الأسئلة بالاعتماد على نتائج بعض الدراسات الميدانية داخل الوطن وخارجه إضافة الى عدد من المؤلفات العربية والأجنبية التي تطرقت الى الموضوع.

1- أهمية وأهداف البحث

1-1- أهمية البحث

تكمن أهمية البحث في كونه يتطرق الى ظاهرة تعنيف الطفولة داخل الوسط الأسري وهو الموضوع الذي شغل الهيئات الدولية وحقوق الانسان نظرا لما يترتب عن هذه الممارسات من عواقب نفسية واجتماعية، تقف حاجزا أمام نمو الأطفال السليم سواء كان بدني أو فكري أو عاطفي. عواقب تظهر مبكرا لدى الاطفال وتستمر مدى الحياة مما يؤدي بهم الى مشاكل معقدة قد يصعب أو يستحيل معالجتها في الكثير من الحالات.

1-2- أهداف البحث

أ- الوقوف عند واقع ظاهرة تعنيف الطفولة في العالم وفي الجزائر،

ب-الكشف عن آثار تعنيف الأطفال من قبل الأولياء في الحاضر وفي المستقبل،

ج- تحديد العوامل النفسية والاجتماعية الكامنة وراء ممارسة العنف ضد الأطفال

د- عرض مميزات الأسلوب التربوي الديمقراطي داخل الأسرة وتجلياته على المجتمع.

2 - مفهوم تعنيف الطفولة

أ- تعرف "لجنة حقوق الطفل" (comité des droits de l'enfant, 2006 : 6)[1] تعنيف الطفولة وكل الأشكال القاسية والمهينة بوصفها أي ممارسة تستعمل فيها القوة العضلية وتهدف الى اثارة درجة من الألم أو الضرر مهما كان نوعه ويشمل هذا التعريف تلقين الضرب بواسطة اليدين أو الأرجل أو إجبار الطفل على الوقوف لمدة طويلة أو حبسه في مكان مظلم....الخ و كذلك العقاب المعنوي مثل الشتم والاهانة والترهيب والتهديد....الخ.

ب- بما أن الموضوع يخص عقاب الأطفال على يد أوليائهم فيمكننا اضافة تعريف (Balestra ,2008, 48)[2] الذي يشير اليه باعتباره "فعل يقوم به الأولياء بقصد اثارة الألم لدى الأطفال ويهدف الى تصحيح سلوك لديهم أو تجنب تكراره. ويدخل هذا التعريف في سياق التربية والتأديب أي أن الأولياء يلجئون الى هذه الأساليب القاسية لتحقيق أهداف شرعية وعليه فانه يتم النظر اليها بصفتها وسائل شرعية.

يجب الاشارة الى عنصر هام في تعريف عقاب الأطفال وهو التمييز بين العقاب الشديد والعقاب الخفيف ذلك أنه لا يوجد اجماع حول تصنيف العقاب سواء في المجال العلمي أو المجال الشرعي. بالنسبة للمجال الأول يقوم البعض بالتمييز على أساس ما يقصده الولي: اثارة أم عدم اثارة الألم بينما يقوم البعض الآخر بالتمييز على أساس وجود أو غياب آثار العقاب، بالنسبة للمجال الشرعي لا زال التمييز يخضع لتقييم القضاة في الكثير من الأحيان (Mucchelli, 2004: 204)[3]

3- العنف ضد الأطفال: الواقع والتشريع

3-1- أرقام معبرة في العالم وفي الجزائر

لقد زاد الاهتمام بتحسين أوضاع الطفل بصفة ملحوظة كما تعددت مصادر حقوقه في أواخر القرن المنصرم لكن هذا لم يمنع تعرض نسبة معتبرة من الأطفال في العالم الى العنف بكل أشكاله وذلك ما تؤكده معظم التقارير الصادرة عن الجهات المعنية في كل أرجاء المعمورة

وفي هذا الصدد، يمكن الإشارة على سبيل المثال، الى نتائج دراسة ميدانية قامت بها هيئة اليونيسف (l'Unicef) بين 2005 و 2018 على مستوى 62 دولة، 23 منها بإفريقيا، مفادها أن 80% من الأطفال تتراوح أعمارهم بين 2 و 14 سنة، تعرضوا للعقاب البدني و/أو العنف النفسي داخل الوسط الأسري خلال الشهر الذي سبق الدراسة. وقد كانت النسبة بإفريقيا الغربية والوسطى 90% وفي الشرق الأوسط وافريقيا الشمالية 89%. أما في نيجيريا فقد تم نشر نتائج دراسة وطنية سنة 2018 حول الظاهرة، خلصت الى أن نصف عدد الأطفال خضع الى عقوبات بدنية في سياق التأديب من قبل أوليائهم (Dumon,2016 :8)[4]. أما على مستوى العالم العربي و بالذات الشرق الأوسط، فقد أشار التقرير العالمي حول العنف والصحة (le rapport mondial sur la santé, 2002 : 4)[5] الى أن ما يعادل 57% من الأطفال تعرضوا الى عقاب بدني مبرح (ضرب على الرأس، على الوجه وفي مناطق حساسة في الجسم) وقد أكدت الدراسة أن هذا العقاب يندرج في سياق التأديب.

أما الدراسات السوسيولوجية حول العقاب من قبل الأولياء في الجزائر تبدوا نادرة بسبب الحصانة التي تتمتع بها الأسرة الجزائرية الا أن بعض التحقيقات التي قامت بها بعض الهيئات المختصة، تشير الى أن الأطفال أصبحوا أكثر فأكثر ضحية أفعال العنف والعقاب البدني داخل الوسط الأسري. وتشير دراسة متعددة المؤشرات حول المرأة والطفل تم نشرها يوم 2017/5/2 ، فان 86% من الأطفال ما بين 4 و 14 سنة تعرضوا لعقاب بدني أو نفسي من قبل الأولياء بين 2012 و 2018 وأن 71% من هذه الحالات أخذت الشكل البدني من بينهم 23% ضرب مبرح جدا(Meddour,2015)[6]. كما سجل مكتب حماية الطفولة بمديرية الأمن خلال الثلاثي الأول لسنة 2018 أن 1281 طفلا تعرضوا للعنف بكل أشكاله: 756 طفلا تم تعنيفهم بدنيا بينما 372 كانوا ضحية الاعتداء الجنسي، 20 طفلا ضحية الاختطاف و6 آخرون توفوا بسبب الضرب والجرح العمدي من قبل أوليائهم. أن التحقيقات كما ذكرت مسئولة مكتب حماية الطفولة بمديرية الأمن، تثبت في كل مرة أن 90% من الحالات المسجلة تكون في الوسط العائلي هذا على الأقل فيما يتعلق بالحالات التي تم توثيقها.

أما الاهمال وهو أحد أشكال العنف بعد الجسدي والنفسي والجنسي بل وقد يكون سببا لكل هذه الأشكال من العنف، فانه يتجلى من خلال ما يعيشه المجتمع الجزائري منذ سنوات مع ظاهرة الاختطاف التي أخذت منحى تصاعديا غير مسبوق والتي وصلت ذروتها مع

الانتشار الرهيب لقتل الأطفال والتنكيل بهم، زيادة على قيام أمهات بإزهاق أرواح أبنائهن بالذبح والشنق والرمي من أعلى الشرفات والنوافذ. هذا الاهمال الذي قد لا يكون متعمدا إلا أن عواقبه على الأطفال وخيمة جدا. وقد أشارت الحماية المدنية أن ما يقارب 300.000 طفلا في الجزائر كانوا ضحية حوادث منزلية مختلفة تتصدرها الحروق و في هذا السياق تم الاشارة الى أن الأولياء لهم جزء كبير من المسئولية فيما يحدث لأبنائهم داخل البيت .

ففي طور التنمية النفسية، يبحث الطفل عن استقلاليته وعن خبرات جديدة في حياته اليومية مما يقتضي الحيطة والحذر من قبل الكبار(Bouattou,2017)[7].

3-2- التشريع حول العقاب الأبوي

أ- في العالم

لم تكن القوانين المتعلقة بالسلطة الأبوية في البداية في صالح الأطفال بل كانت تكرس خضوعهم وذلك ما نصت عليه المادة 371-1 من القانون المدني حول السلطة الأبوية جاء فيها أن:" الطفل مهما كان سنه يجب أن يشرف ويحترم والده ووالدته " غير أنه تم تعديلها بعد الحاح بعض الجمعيات المناضلة في حقوق الطفل لتصبح بعد ذلك بالشكل التالي: " إن السلطة الأبوية هي جملة من الحقوق والواجبات هدفها مصلحة الطفل وتضيف:" إن هذه السلطة هي بيد الأب والأم حتى سن الرشد من أجل رعاية أمنه وصحته ومعنوياته وضمان تربيته والسماح بتنميته في ظل احترام شخصه، وينبغي على الأولياء اشراك الطفل في القرارات التي تخصهم وفق سنهم ودرجة نضجهم "(Balestra,2008 :51)[8].

ان العقاب الجسدي على يد الأولياء وبالرغم من كونه من المواضيع التي شغلت رجال التربية إلا أن الرأي العام أصبح ينظر اليه كحالة خاصة من ظواهر العنف وبالتالي معالجته في سياق العنف داخل الوسط الأسري وخارجه. وبعد ما تعاظم شأن موضوع العنف ضد الأطفال على مستوى المجتمع الدولي، أصبح المنع التام للعقاب الجسدي أفضل حل يوصى به حيث تم التصويت لصالحه بالإجماع داخل الجمعية العامة مما أدى بمنظمة الأمم المتحدة الى اعلان السنوات 2000-2010، العشرية الدولية لترقية ثقافة اللاعنف والسلام لصالح أطفال العالم (comité des droits de l'enfant,2006 :9)[9]. وفي سبتمبر 2006 قام الكاتب العام لمنظمة الامم المتحدة بنشر " التقرير العالمي حول العنف ضد الاطفال " الذي يدعو من خلاله الى ادماج هذه المعايير من قبل كل الدول الأعضاء خلال سنة 2009 حيث يشير الى أنه: " ينبغي على كل الدول، حماية الطفل ضد

كل أشكال العنف الجسدي أو العقلي خلال الفترة التي يكون فيها تحت رعاية أبويه أو أشخاص آخرين (ONU,2006, 10)[10] أما على الصعيد الدولي، فقد ألزم القانون الدولي، كل الدول الأعضاء، بتبني قوانين حول منع العقاب الجسدي داخل الوسط الأسري وعليه فان الدول المعنية، باتت ملزمة بضمان احترام ورعاية وتنفيذ الحقوق المسجلة داخل " لجنة حقوق الطفل "(comité des droits de l'enfant, 2006 :10)[11] وكذلك حماية الطفل من الدولة نفسها ومن أعضاء المجتمع الآخرين وبالتصرف بصفة ايجابية للقيام بواجباتها نحو مواطنيها.

ب- في الجزائر

لقد أمضت الحكومة الجزائرية اتفاقية حقوق الطفل في 26 /1990/01 وبعد ذلك تم المصادقة عليها بتاريخ 1993/04/16 مما جعلها انطلاقا من تلك اللحظة، ملزمة اجتماعيا وقضائيا بأحكام الاتفاقية، غير أن الواقع الذي يعيشه المجتمع الجزائري منذ عدة سنوات المتميز بتفاقم أحداث العنف والاختطاف والقتل الرهيبة، لا يعكس هذا الالتزام والعمل به بصفة واضحة. وقد ركزت اللجنة الدولية لحقوق الطفل سنة 2012 في هذا السياق، على رفع بعض التحفظات من أجل تفعيل اتفاقية حقوق الأطفال واستجابة لهذه التوصيات تم:

*انجاز قانون حماية الطفل يشمل كل التدابير القضائية المتعلقة به،

*تعيين مندوب وطني للتنسيق بين النشاطات المتعلقة بتطبيق الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل المصادق عليها من قبل الجزائر،

* تعيين لجنة وطنية استشارية لترقية حقوق الانسان وفق مبادئ " باريس" حول حقوق الأطفال(MSPRH,2012-2013)[12]، من أجل مجتمع جزائري يضمن حقوق الطفل كاملة، تم تصميم بمعية اليونيسيف، مجموعة من البرامج متعلقة بعدة مجالات: صحة الأم والطفل، التربية النوعية وحماية الأطفال، تم الاعلان عنها في 22 نوفمبر 2015 بمناسبة الاحتفال بالذكرى السنوية لاتفاقية حقوق الطفل من خلال انشاء دليل حول حقوق الطفل يتضمن المحاور التالية :

*البروتوكولين الاختيارين لاتفاقية حقوق الطفل المصادق عليها من قبل الحكومة الجزائرية ،

*المبادئ العامة لحقوق الطفل،

*الحق في الهوية، الحق في التربية، الحق في الصحة، الحق في الراحة والاستجمام ،

*الحق في الحماية الاجتماعية، الحقوق الاجتماعية، الحقوق المدنية،
*الحق في الحماية القضائية (MSNFCF, 2015)[13].

هذه النصوص كما أشار(Davin,2015)[14] ممثل اليونيسيف بالجزائر، من شأنها التأكيد على أن حقوق الطفل ومصالحه العليا، ينبغي أن تكون في قلب كل سياسة اجتماعية وكل عملية مرافقة حتى يمكن لكل الأطفال الجزائريين التطور داخل مجتمع يعمل على ازدهارهم من أجل مستقبل أكثر اشراقا وأكثر عدالة، محافظا على التماسك الاجتماعي والوطني. غير أن غياب آليات التطبيق كما يشير رئيس الشبكة الجزائرية للدفاع عن حقوق الأطفال، يشكل عائقا لتنفيذ هذه البرامج اضافة الى أن 13 مرسوما تطبيقيا للقانون الجديد حول حماية الطفولة، لا تزال في انتظار النشر خاصة وأن المفروض أن تكون متضمنة داخل التقرير البديل الذي ستقدمه السلطات العمومية (Fadel, 2013)[15].

4- تعنيف الأطفال بحجة التربية والتأديب في المجتمع الجزائري

إن إشكالية عقاب الأطفال البدني كوسيلة تربوية تثير ومنذ عدة سنوات جدلا حادا على مستوى السلطات والسكان وأخصائي الطفولة. ونظرا لكون هذا الموضوع يتميز بطابع متداخل التخصصات فانه بالتالي يستدعي علم النفس الذي يحاول تحديد الآثار السلبية لهذه الممارسات على نمو الأطفال والى علم الاجتماع لدراسة السلوك والبحث عن تفسيره كعادة اجتماعية وأخيرا الحقوق لمعرفة القوانين الكفيلة بحماية الطفل.

ان معاقبة الأطفال أو بالأحرى تعنيفهم من قبل أوليائهم ظاهرة لا تزال موجودة لدى الكثير من الأسر، فالطفل في مجتمعاتنا العربية وبالرغم من ترسانة التشريعات التي تكفل حقوقه وحريته إلا أنه لا يزال في كثير من الأحيان يعتبر ملك لأوليائه يخضع لسيطرتهم و يجبر على تنفيذ أوامرهم مهما كانت طبيعتها (Zerdoumi,1982 : 32)[16]. فمعاقبة الأطفال سلوك راسخ داخل البنيات الفكرية والثقافية لدى الفرد العربي وهو في هذه الحالة يتم اعادة انتاجه بالرغم من التغير الاجتماعي الذي يشهده المجتمع خاصة مع ارتفاع مستوي تعليم الأولياء .فهؤلاء غالبا ما يصعب عليهم التمييز بين التربية والترويض وحتى هذا الاخير ولو أنه موجه للحيوانات، فانه أصبح يعتمد على التحفيز الغذائي وليس الضرب والعصى(Brahim errahmani,2011 :16)[17].

إن العنف ضد الأبناء في واقعنا، يعبر عن علاقة السيطرة والخضوع التي رافقت تاريخ الانسانية والتي بدورها تتجسد من خلال النظام الأبوي السائد في مجتمعنا خاصة عندما

تضاف اليه مشاكل الحياة اليومية المستعصية. فالأسرة وفي ظل الحصانة التي تتمتع بها داخل المجتمع تتحول الى نظام استبدادي تنتهك فيه كل حقوق الأطفال الأساسية وتحدث فيه جرائم لا تصدق في حق أطفال عزل عاجزين عن الدفاع عن أنفسهم تحت سلطة الكبار. فاستعصاء التصدي لظاهرة تعنيف الأطفال، يرجع الى عاملين: يتمثل الأول في كون الأسرة العربية بصفة خاصة، بنية مغلقة وغير شفافة تتمتع باستقلالية وبحرمة لا يسمح باختراقها حتى من قبل الهيئات الرسمية المكلفة بحماية الطفل، والعامل الثاني يكمن في الاعتقاد السائد أن العقوبة بكل أشكالها، تحدث في سياق التربية والتأديب، الأمر الذي يترتب عنه عواقب وخيمة على حياة الأطفال لا يمكن استدراكها في غالب الأحيان. ان فهم واستيعاب خطورة هذه الممارسات وما ينشأ عنها من عواقب وخيمة على الفرد نفسه وعلى الفرد وعلاقاته بالآخرين يقتضي الاستعانة بالمقاربتين النفسية السوسيولوجية.

4-1- المقاربة النفسية

تعتبر الاسرة المؤسسة الاجتماعية الأساسية المسؤولة على التنشئة الاجتماعية الأولى ذلك أن العلاقة العاطفية الأولى بين الطفل والآخرين (l'autrui) تبدأ مع الأم ثم الأب. وحسب (Lobrot,1974 : 18)[18] تكمن أهمية العاطفة في كونها تشكل المورد الأول الذي يسمح للطفل ببناء نفسه من خلال علاقاته مع الآخرين، فالتفكير العاطفي يسمح بتنمية القدرة على النقد والحكم (le jugement) ويساهم في الشعور بالذات وبالآخرين ويتعلم الطفل من خلال كبح بعض العواطف وتخريج أخرى وعليه فان حظوظ الطفل في تنمية قدرات اجتماعية موسعة ترتبط بالرعاية (اهتمام ،حب، عاطفة...الخ) التي يتلقاها داخل الوسط الأسري الذي يترعرع داخله.

وتضيف (Malewska, 1991 :80)[19] عنصرا مهما وهو أن الأسرة هي وسط اجتماعي يتميز بمجموعة من الحالات أكثر أو أقل دواما، تتواصل فيه الحياة الفردية للأشخاص مما يجعله عبارة عن نسيج من العلاقات المتبادلة بين الأشخاص تظهر بصفة موضوعية خلال التفاعلات التي يمكن ملاحظتها وقياسها حسب مدة السلوك وتكراره. هذا ما يؤكده (G.H.Mead) عندما يقر أن الأنا (le moi) ينشأ في سلوك الفرد عندما يصبح هذا الاخير فاعلا اجتماعيا وفق خبراته الخاصة ذلك ان الانا في تصرفات الفرد وسلوكه تجاه الآخرين يكون في صورة الدور، فعندما نقوم بفعل ما، نحن في الحقيقة نلعب دورا لأننا نقوم بفعل ما

يتوقعه الاخرون منا أو بالأحرى نفعل ما نتصور أن الاخرون يتوقعونه منا وبالتالي فان الانا معطى اجتماعيا وأي تصرف وأي سلوك هو دور نلعبه طبقا للصورة التي ندركها حول هذا الدور. هذا يعني أن الطفل الذي يتلقى العقاب باستمرار سوف يتعود عليه ولن ينتظر من أوليائه غير العقاب لأنه سوف يدرك في الأخير أن أوليائه يمارسون العقاب عليه لأنه يستحق ذلك (Le Breton,2004,25)[20] وهذا ما يعبر عنه "(Goffman,1975 : 26)[21] بمفهوم الوصمة (la stigmatisation) التي تلصق بالطفل بعد مدة معينة من ممارسة العقاب عليه. يسمح هذا التعريف لوظيفة الأسرة العاطفية، بفهم أطروحة الأخصائية النفسانية "موريال سالمونة "(Salmona,2016 :17)[22] التي تقر في هذا الصدد، بأن العنف عندما يمارس من قبل الناس الذين يثق بهم الطفل، يكون له أثر قوي ودائم على تنمية معنى الذات لديه بسبب العلاقة الضيقة التي تربط بين العقاب البدني وهشاشة الصحة العقلية التي تستمر حتى البلوغ وقد تؤدي بالفرد حسب رأيها الى الاكتئاب والقلق والشعور بالحزن وكذلك ميوله الى الادمان على المخدرات أو الكحول وكل هذه الاختلالات النفسية تترتب عن إحساس الطفل بعدم قبوله من طرف أوليائه.

ان أعراض الهلع النفسي (psycho traumatique) هذه التي تترجم آلام الأطفال والمراهقين يتم في أغلب الأحيان تأويلها بمشاكل مرتبطة بشخصيتهم وسوء نيتهم بدلا من النظر اليها كنتيجة تلقائية للعنف الذي تعرضوا له أو شاهدوه. فيلجأ الكبار الى الأساليب الردعية والعقابية لمواجهة ما يعتقدون أنه أزمة المراهقة أو علاقات السوء أو تأثير وسائل الاعلام الحديثة (التلفزة والأنترنت) أو الى عوامل وراثية عند القول" إنه صوره طبق الأصل لأبيه أو لأمه". و حتى في حالة الانتحار ترجع الأسباب الى الاكتئاب (la dépression) او الاحباط ولا يشار في أي من هذه الحالات الى آثار العنف الممارس عليهم في الحاضر أو في الماضي(Salmona,2016 :19)[23].

فبالرغم من أن الهيئات المكلفة بحماية الطفولة تشير الى أن المراهقين يتعرضون لجرائم العنف أكثر مما يرتكبونها، إلا أن الكبار ينظرون في أغلب الأحيان اليهم كخطر يهدد أمن واستقرار الأحياء ويتجاهلون أو يجهلون أن سلوك المراهقين خارج البيت ليس إلا عملية اعادة انتاج لسلوك الأولياء داخل البيت وهذا ما تم الاعتراف به من طرف المنظمة العالمية للصحة سنة 2010 عند إعلانها: "أن السبب الرئيسي لارتكاب العنف هو التعرض له " (OMS,2010 :10)[24]. فالمجتمع الذي يتمادى بل يثمن العقاب البدني، يرخص لكل الأولياء

بضرب أبنائهم بشرط ألا يترتب على ذلك آثار بدنية واضحة. والمذهل كما تلاحظ الأخصائية النفسية أننا لا نتسامح عندما يقوم فرد بالغ بضرب بالغ مثله ولا نتسامح عند ما يتعلق الأمر بالعنف بين الأزواج أو عندما يمارس على المعاقين أو المسجونين بحجة المساس بكرامة الشخص، لكننا نتغاضى ونتقبل بكل بساطة، تعنيف الأطفال وكأنهم لا يعرفون معنى الاحساس بالألم ولا الشعور بالظلم. وعلى هذا الأساس لا نتردد في معاقبتهم لأتفه الأسباب بذريعة تربيتهم. فتأديب الأطفال من قبل الأولياء وتصحيح أخطائهم يكون تماما كما فعل أولياؤهم معهم من قبل ولأن تنشئتهم كانت على هذا النحو فإنهم لا يستطيعون إلا اعادة انتاجها مع فلذات كبدهم ويتوقعون مع ذلك منهم الاحترام. فالطفل قد لا يكرر السلوك الذي عوقب من أجله لتجنب الألم وليس لأنه استوعب أخطائه. و هنا نكون في حالة الضبط الخارجي لسلوك الطفل و ليس في حالة استيعاب وقناعة داخلية (Miller,1984 :120)[25]. إن الأطفال كما تضيف الباحثة، تكون تصرفاتهم أحسن عندما يتلقون الشكر والتشجيع من قبل أوليائهم ويكون استعدادهم أكثر لتصحيح أخطائهم عندما يشرح لهم بهدوء واعتبار بعيدا عن العنف والتهديد.

فالوالدية الايجابية (la parentalité positive) حسب "ميلر" مفهوم جديد يشير الى سلوك يقوم على أساس المصلحة العليا للطفل، غايته تربية الطفل وتنمية روح المسئولية لدية وزرع الثقة بنفسه في جو من المحبة والطمأنينة كشرط أساسي لنضجه في توازن واستقرار (Salmona,2009 :41)[26].

4-2-المقاربة السوسيولوجية

يعتبر علماء الاجتماع أن الوسط الأسري هو المكان الذي يمنح للطفل الخبرات الأولى في حياته وبالتالي فان طبيعة هذه الخبرات هي التي تحدد نمط الشخصية لدى الأطفال. فتكوين الشخصية القاعدية حسب "كاردنر"(Kardiner,1969 :49)[27] يتم من خلال استيعاب الخبرة الاسرية التي تنشأ خلال تفاعل الطفل منذ السنوات الاولى من حياته مع محيطه الاجتماعي. وعليه فإن شكل الاتصال ومدته مع الوالدين والاخوة، له أثر بالغ الأهمية على نسق القيم والاتجاهات التي تشكل الطبقات العميقة لمحتوى شخصية الطفل ومنه على سلوكه وكل تصرفاته في الحاضر وفي المستقبل. ويتجسد هذا العامل ويأخذ شكله داخل النموذج التربوي الثقافي الذي يختلف من وسط أسري الى آخر.

فالنموذج التربوي الثقافي كما يعرفه (Linton,1977 : 72)[28] هو اتجاه تربوي يخضع لنسق من القيم والمعايير الخاصة بجماعة اجتماعية تعمل كموجهات داخل الفعل التربوي ولكونه يهدف الى المثل العليا التي تحددها الجماعة فانه يعتمد على اسلوب يضمن فعاليته.
ويختلف النموذج التربوي باختلاف الجماعات الاجتماعية والاوساط السوسيو ثقافية وعليه فان خصوصيات الافراد تبدوا مرتبطة بأشكال الخبرات التي يعيشوها في طفولتهم. وبالتالي فان انماط الشخصية القاعدية تكون دائما مرتبطة بتقنيات وأساليب التنشئة الاجتماعية في مختلف المجتمعات. فالمجتمعات كما يضيف، التي تتبنى نموذجا تربويا يفرض طاعة الاطفال المطلقة تجاه الوالدين كشرط مسبق لكل مكافئة ينتج أفرادا يميلون للخضوع والتبعية لغيرهم وتنعدم روح المبادرة لديهم وحتى في حالة نسيانهم خبرات الماضي فإنهم سيلتفتون نحو أي سلطة أو وصاية للحصول على المساندة والتوجيه (Linton, 1977 : 73)[29].
و من بين الذين اهتموا بدراسة الأساليب التربوية تجدر الاشارة الى (Baumrind) التي تقترح ثلاثة أنماط من الأساليب التربوية مرتبطة بثلاثة أنماط من البنيات الأسرية تتمثل في: الأسلوب الديمقراطي والاسلوب التسامحي والأسلوب التسلطي (Feytan, 2011 :56)[30] ويتميز هذا الأخير حسب رأيها، بالرقابة المشددة وبممارسة العقاب البدني المبرح والشتم والاهانة والتوبيخ وتكون العلاقات الاجتماعية غير متماثلة بين شخص (أ) له قدرة الرقابة على شخص (ب) في وضعية التبعية. فالأولياء في هذه الحالة يعتبرون أن ليس لأبنائهم حقوق يتمتعون بها، بل لديهم مسئوليات عديدة عليهم القيام بها(Feytan, 2001 :61)[31].
وفي نفس الاتجاه يتصور "برنشتين" (Bernstein, 1975 : 46)[32] أن تنظيم الجماعة الأسرية متغير وسيط يسمح بتفسير الممارسات التربوية داخل الأسر. وعليه فانه يميز بين نوعين أساسيين من الأسر: الأسر الموجهة من خلال المكانة (orientées par la position) والتي تكون العلاقة داخلها بين الأولياء وأبنائهم من خلال المكانة التي يحتلها كل واحد منهما أما النوع الثاني فهو الأسر الموجهة من خلال الأشخاص (orientées par les personnes) والتي يتم ضمنها الاعتراف بالدرجة الأولى بالصفات الشخصية الخاصة لكل فرد. وقد كانت فرضيته أنه كلما كانت الظروف الاجتماعية ملائمة كلما كانت الاسرة موجهة من خلال الأشخاص ويزيد التعبير الشفهي تقدما ويهتم الأولياء بتنمية الاستقلالية والابداع لدى أبنائهم وعكس ذلك كلما كانت الظروف الاجتماعية صعبة كلما كانت البنية الاسرية موجهة

بالمكانة ويكون التعبير الشفهي فيها محدودا ويكون الأولياء مهتمين برقابة الأبناء المشددة مع فرض الطاعة المطلقة مستعملين من أجل ذلك كل الوسائل العقابية التي يرونها لازمة. أما "مونتندان"(Montandon, 1997 :41)[33] من جانبه فانه يربط علاقة ضيقة بين مستوى تعليم الأولياء وأسلوب التنشئة الاجتماعية وذلك إثر دراستين اعتمدت الأولى على استجوب 200 أب وأم لمعرفة رأيهم حول طبيعة العلاقة بين الاطفال وأوليائهم الاكثر فعالية في تعديل السلوك، فكانت الاجابة هي التسامح والحوار بالنسبة لذوي المستوى التعليمي العالي والمتوسط بينما كانت الطاعة المطلقة والعقاب بالنسبة لذوي المستوى التعليمي المتدني. أما الدراسة الثانية فقد اعتمدت على عينة من المراهقين تتراوح أعمارهم بين 10 و15 سنة، يسكنون أحياء شعبية ويمارسون الشغب وقد كان الهدف هو معرفة رأيهم حول التنشئة الاجتماعية التي تلقونها وكانت النتيجة أن المراهقين لا يحصلون على حاجياتهم الأساسية التي تتمثل في وسائل الترفيه والالعاب وأنهم يشعرون بمكانتهم الدنيئة وضعفهم أمام الكبار وأنهم يخضعون لرقابة مشددة ويفرض عليهم احترام القواعد الصارمة أكثر مما يتم دعمهم والاستماع الى انشغالاتهم. فهم بهذا المعنى يعرفون مسبقا عواقب تصرفاتهم ولذا فإنهم يتظاهرون بالطاعة والخضوع فقط لتجنب العقاب. فالتصرفات القاسية تجاه الأطفال ترجع في رأي الباحث، الى حالة التوتر والاجهاد التي يعيشونها الأولياء نتيجة الحرمان الاقتصادي والتي تجعلهم عاجزين على الاستجابة والتفاعل مع الاطفال مما يؤدي بهم الي تبني استراتيجيات تربوية على أساس رقابة مشددة تترجم من خلال العقاب والعدوانية (Montandon,1977 :48)[34].

5- الاستراتيجيات والأساليب التربوية الديمقراطية:

5-1- نموذج الدول الأنجلو سكسونية

ان التحولات الاجتماعية والاقتصادية التي عرفتها المجتمعات المتقدمة كانت لها تأثيرا بالغا على بنية الأسرة والعلاقات الاجتماعية داخلها حيث أنها باشرت مبكرا بالانتقال من نموذج تربوي علائقي تسلطي الى نموذج ديمقراطي، وقد كانت "السويد" سنة 1979 أول بلد يمنع بصفة قاطعة عقاب الأطفال مهما كان شكله وذلك تحت طائلة المقاضاة بما فيه داخل الأسرة، متبوعة ب"فيلندا " سنة 1983 و"النرويج" سنة 1987 وحاليا 31 دولة من بينها 22 دولة أوربية تسير في نفس الاتجاه (LeCamus et al,1999 :43)[35].

ان الأسلوب التقليدي الذي كان يقوم على سلطة الأولياء ترك مكانه لأسلوب يقوم على المبادئ العالمية كالحرية والتسامح و المساواة مع تعزيز الاتصال وتنمية الحوار و تشجيع التبادل والتشاور بين الأولياء وأبنائهم. فالنموذج التربوي الذي أصبحت المجتمعات المتقدمة تمجده في الوقت الراهن ، يقترح أن تكون الاسرة وسطا تسوده العلاقات العاطفية المتبادلة بدلا من علاقات القوة والسلطة العنيفة وعليه فان المجتمع الحديث أسند للجماعة الاسرية مهمة أساسية تتمثل في الحفاظ على حرية الأبناء وتزكية الاستقلالية الذاتية وتنمية روح المبادرة و لابتكار والعمل من أجل أن تتفتق شخصيتهم المبدعة(Malewska,1991 :102)[36].

ولترقية هذا النموذج التربوي، تعتمد الدول الأنكلوسكسونية على احترام أفكار الأطفال ومراعاة اقتراحاتهم واشراكهم في الحياة اليومية داخل الأسرة وخارجها وتتيح لهم فرص الانجاز، فيخطئون تارة ويصيبون تارة أخرى ويتم تعويدهم على تحمل المسئولية و تحدي الصعاب بعيدا عن العقاب المؤلم والتهديد المهين، والشتم المحبط حتى يصبحوا عند البلوغ قادرين على مواجهة كل الأوضاع وتقلباتها بفضل الجرأة الايجابية التي يتمتعون بها والشجاعة والثقة بالنفس أمام المخاطر.

فالمجتمعات الأنكلوسكسونية أصبحت تتميز بهذا النموذج التربوي الذي جعل منها اكبر منتج للمقاولين وأقوي أرباب العمل في العالم، بفضل تحرير أفكار مواطنيها واقتراحاتهم التي يجسدونها من خلال مشاريع استثمارية يساهمون بها في خلق الثروة ودعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية في بلدانهم (Gerin, 2002 :35)[37].

هذا في حين تبقى المجتمعات في الوطن العربي محافظة، مدافعة عن ببنية أسرية جامدة تقوم على أساس قيم ومعايير ثابتة تنقل من جيل الى جيل من خلال تنشئة اجتماعية تحدد لكل فرد مكانته وأدواره المتوقعة تحت سلطة الأب المطلقة ، الموروثة، سلطة لا تسمح بأي وثبة نحو الاستقلالية وتفرض الطاعة العمياء تحت طائلة العقاب بكل أشكاله (Addi, 1999 :29)[38] وقد نبه علامتنا "ابن خلدون" في القرن الرابع عشر في المقدمة من أن التربية التسلطية قد تؤدي"بالولدان الى الكذب والخبث وهو التظاهر بغير ما في الضمير خوفا من انبساط الأيدي بالقهر عليه "(ابن خلدون، 2006: 496)[39] .

الخاتمة

لقد تبين من خلال هذه الورقة ونتائج الدراسات التي تم الاعتماد عليها، أن ظاهرة تعنيف الطفولة ومعاقبتهم من قبل أوليائهم بحجة تربيتهم وتأديبهم واقع لا زالت الكثير من الأسر تعيشه في مجتمعاتنا العربية ولا سيما المجتمع الجزائري. فبالغم من ترسانة التشريعات التي تكفل حقوق الأطفال وحريتهم وصحتهم وأمنهم الا أنها لم ترق الى المستوى الذي وصلت اليه دول الغرب التي شرعت أغلبها في تطبيق لوائح اتفاقية حقوق الطفل منذ صدورها بداية بتغيير مفهوم التربية وأهدافها التي تحولت من فرض الطاعة والخضوع من قبل الأطفال الى تنمية الاستقلالية وتشجيع الحوار والتعبير الحر. هذا إن دل على شيء فإنه يدل على أن التشريعات والقوانين وحدها لا تكفي إذا لم تتغير الذهنيات وتتغير معها البنيات الأسرية الجامدة التي تقصي مثل هذه القيم التي أصبحت أساس التربية في الدول المتقدمة. لقد حان الوقت ونحن في ظروف العولمة أن نحاول تغيير مكانة الأطفال وأدوارهم التقليدية ليصبحوا فاعلين اجتماعيين يشاركون في القرارات داخل الأسرة خاصة تلك التي تهمهم بدلا من بقائهم مجرد منفذين لأوامر الكبار تحت طائلة العقاب. ولا ينبغي أن يغيب عن أذهاننا أنه بقدر ما يستعمل الأولياء القوة من أجل التأديب بقدر ما يميلون الى الافراط فيها مما يهدد بتصاعد العقاب أكثر فأكثر وانحرافه عن أهدافه ليصبح جرائم بأتم معنى الكلمة. لقد بينت بعض الدراسات أن محاولة تغيير سلوك الأطفال بمجرد الكلام في البداية قد تتحول تدريجيا الى ممارسة العنف المبرح من أول حركة يوجهها الأولياء نحو أبنائهم خاصة عندما يكون الاستعداد كامنا لا ينتظر إلا الفرصة المناسبة لتفعيله. لقد أصبح كذلك من الضروري والمستعجل أن نتبنى استراتيجيات تربوية تراعي صحة الطفل البدنية والنفسية وتعمل بمبدأ العقل السليم في الجسم السليم وذلك لحاجتنا للفرد العربي السليم بدنيا ونفسيا وفكريا من أجل تنمية اقتصادية واجتماعية مستدامة. فالأطفال باعتبارهم مستقبل أي مجتمع وركائز تقدمه ورفاهيته، ينبغي أن توفر لهم كل الشروط المادية والمعنوية والعاطفية التي تضمن لهم النمو في ظل الاستقرار والأمن والرعاية التامة من أجل تعزيز ثقتهم بأنفسهم وتنمية روح المسؤولية لديهم والجرأة الإيجابية والقدرة على الخلق والابداع بدلا من الخوف والخضوع والاحباط نتيجة الممارسات التربوية القاسية.

قائمة المراجع

1- ابن خلدون (ع)(2006)، المقدمة، دار الكتاب العربي، بيروت .

2- عبد الدائم (ع) (1981)، تاريخ التربية، دار العلم للملايين، بيروت .

3 -Addi (L), **Les mutations de la société algérienne**, La Découverte, Paris,1999.

4 -Bernstein (B), **Codes sociolinguistiques**, Ed de minuit, Paris,1975.

5 -Balestra(C), **L'interdiction légale des châtiments corporels**, Bramois,2008 .

6 -Gerin(L), **Le type économique et social des Canadiens**, Québec, 2002.

7- Goffman (E), **Stigmate, les usages sociaux des handicaps** ,Paris,1975.

8- Kardiner(A), **L'individu dans la société**, Ed, Gallimard, Paris,1969.

9- Le Breton, (D), **L'interactionnisme symbolique**, PUF, Paris,2004.

10-Le Camus(J) et al, **Effets de la transformation des rôles parentaux sur la construction de la personnalité de l'enfant, Psychiatrie de l'enfant**, 1999.

11-Linton(R), **Le fondement culturel de la personnalité**, Ed Bordas, Paris,1977.

12-Lobrot(M), **Les effets de l'éducation**, Ed ESF, Paris,1974.

13-Malewska(H), **La socialisation de l'enfance à l'adolescence**, PUF, Paris,1991.

14-Miller (A), **C'est pour ton bien,** Aubier- Flammarion, Paris,1984.

15-Montandon (C), **L'éducation du point de vue des enfants** ,Ed L'harmattan, Paris,1997.

16-Mucchelli(L), **Regard sociologique sur l'évolution des délinquances juvéniles, leur genèse et leur prévention,** Quebec,2004.

17- Salmona(M), **Mémoire traumatique**, Dunod, Paris,2009.

18- Salmona (M), **Châtiments corporels et violence éducative**, Dunop, Paris,2016.

19-Zerdoumi(N), **Enfants d'hier, éducation de l'enfant algérien en milieu traditionnel**, Ed F Maspero, Paris,1982.

Communications, revues, Journaux

20-Bouttaou, **Séminaire sur les accidents domestiques**, Université de Bejaia 20/11/2014

21-Brahim Errahmani(A), **l'autoritarisme et la maltraitance dans le milieu familial**, Revue Prévention et Ergonomie n°4,2011.

22-Davin(T), Représentant de l'UNICEF en Algérie, 22/11/2015.

23-Feytan(A), **Les effets de l'éducation familiale sur la réussite scolaire**, Dossier d'actualité, n° 63.2011.

24-Fadel(S), **Violence à l'encontre des enfants,** www.Dziri.dz.Com. Le 20/2/2013.

25-Guide **des droits de l'enfant**, Ministère de la Solidarité Nationale de la Famille et de condition de la Femme,2015.

26- Meddour(R), **86% des enfants de moins de 14 ans subissent des violences**, Algérie patriotique,9/6/2015.

Rapports

27- Rapport **Comité des droits de l'enfant**, 2006 .

28- initiative internationale pour **mettre fin à tous les châtiments corporels des enfants**, Ed d'avril 2016.

29- Rapport mondial **sur la violence et la santé** ,2002.

Rapport final du ministère **de la santé, de la population et de la réforme hospitalière**, Algérie, 2012-2013**.**